S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/875
25 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى التطورات التي تحدث في شرق زائير، وخاصة في مقاطعة كيفو الجنوبية، حيث ما فتئت الأحوال تتدهور إلى حد مفزع خلال الأسابيع الأخيرة.

وثمة توترات قد ظهرت في نواحي يوفيرا وموانغا وفيزي بمقاطعة كيفو الجنوبية، التي ما برحت منذ أجيال عديدة موطنا لما يقرب من ٣٥٠ ٠٠٠ من السكان المعروفين باسم "بنيامولنغ". وهؤلاء يتحدثون بلغة رواندا، ويتألفون من قبيلتي هوتو وتوتسي، وإن كانت غالبيتهم من قبيلة توتسي. وقد كانوا يقيمون بالفعل في هذه المنطقة عندما أصبحت زائير دولة مستقلة في عام ١٩٦٠. وفي عام ١٩٧٠، حصلوا على الجنسية الزائيرية، شأنهم شأن كل من كانوا يعيشون داخل حدود زائير. وبعد ذلك، صدر قانون الجنسية لعام ١٩٨١، الذي سحب منهم مركزهم كزائيريين، ولكن هذا القانون لم ينفذ إلا في الشهور الأولى من عام ١٩٩٦. وكان هناك، منذ ذلك الوقت، ضغط على جماعة بنيامولنغ لكي يبارحوا زائير ويرحلوا إلى رواندا. ومن ثم، فإن حالتهم تشبه حالة شعب ماسيسي بشمال كيفو، الذي أثارت محنته قلق مجلس الأمن.

وقد اندلعت الأعمال العدائية الآن في المنطقة التي يسكنها أهالي بنيامولنغ، حيث أعلن أنها قد أصبحت منطقة عسكرية، ومنذ النصف الأول من شهر أيلول/سبتمبر، شنت القوات المسلحة الزائيرية هجوما ضد مجموعات الـ "توتسي" هناك، مما أدى إلى حدوث هجمات على المدنيين من قوم بنيامولنغ، كما أفادت الأقوال. وقد قيل أيضا إن مجموعات الـ "توتسي" المسلحة قد هاجمت أهدافا مدنية. ومن جراء ذلك، زاد التوتر على الحدود بين رواندا وزائير، شمل تبادلات للنيران بالأسلحة الثقيلة عبر الحدود، وقيام الحكومتين بتبادل الاتهامات.

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، اتهمت زائير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنها تقدم دعما سوقيا لجماعات بنيامولنغ المسلحة التي تتسلل إلى زائير من رواندا وبوروندي. وكذلك اتهمت زائير المفوضية بأنها أعادت إلى رواندا في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ ما يقرب من ٣ ٠٠٠ من شباب بنيامولنغ، وهؤلاء تدربوا فيما بعد على يد الجيش الوطني الرواندي. وإزاء خطورة هذه المزاعم، أوفدتُ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ الأمين العام المساعد، السيد ابراهيم فال، إلى كينشاسا بوصفه ممثلي الخاص، وكانت معه رسالة كتبتها إلى رئيس الوزراء، السيد كنغو وا دوندو. وعقب إجراء مناقشات مع ممثلي الخاص، أقرت حكومة زائير بأن المفوضية لم تشارك في الواقع في الأنشطة المزعومة.

96-29061 251096 251096

9629061

وفي الوقت نفسه، استمر العنف بالمنطقة في التصاعد. ففي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام أفراد مسلحون، ينتمون إلى بنيامولنغ كما قيل، بالهجوم على مستشفى في ليميرا (التي تقع في منتصف المسافة بين بوكافو وأوفيرا)، حيث قتلوا ٢٤ مريضا وأربعة ممرضين وطبيبين، كما أفادت التقارير. وكذلك قتلوا قسيسين واثني عشر شخصا آخرين في كنيسة كيدور الكاثوليكية.

وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرتُ بيانا طالبتُ فيه الطرفين ببذل كل ما يستطيعانه من أجل إبقاء الأحوال هادئة، وذلك في نفس الوقت الذي يجري فيه التماس حل للمشاكل، سواء كانت مشاكل مباشرة أم ضمنية. وفي ذات اليوم، نمىَ إلى علمي للأسف، مع هذا، أن الجنرال ألوكي مونغا أوندو، رئيس أركان القوات المسلحة الزائيرية، قد اتهم المفوضية مرة أخرى باشتراكها في "العدوان على زائير" على حد تعبيره. وفي اليوم التالي، أصدرتُ بيانا ثانيا، أعربتُ فيه عن قلقي إزاء تدهور الحالة واستمرار القتال بين القوات المسلحة الزائيرية وجماعات بانيامولنغ. وأشرت إلى النتائج الإيجابية لبعثة ممثلي الخاص، وحثثت السلطات الزائيرية على سحب ادعاءاتها، التي يمكن لها أن تشكل تهديدا خطيرا لأمن موظفي الأمم المتحدة بالمنطقة.

وخلال الليلة الواقعة بين يومي ١٢ و ١٣ من تشرين الأول/أكتوبر، تعرض مخيم رومنغو للاجئين، الذي يقع بسهل روزيزي ويسكنه ما يقرب من ٠٠٠ ١٥ لاجئ من لاجئي "هوتو" من بوروندي ورواندا، لاعتداء على يد مهاجمين من ال "بانيامولنغ" كما أفادت التقارير. وقد قتل أربعة من اللاجئين، وأصيب ستة آخرون. وذكرت مصادر وحدة الأمن بمخيم اللاجئين الزائيريين أن ما يقدر بـ ٢٠٠ - ٣٠٠ من ال "بنيامولنغ" قد قاموا، كما قيل، بعبور نهر روزيزي من بوروندي، وهاجموا المخيم، ثم انتقلوا بعد ذلك إلى التلال الواقعة خلف أوفيرا. وقد هرب سكان هذا الموقع إلى المخيمات المجاورة خوفا من حدوث هجمات أخرى. واضطلعت وحدة الأمن بتوفير تعزيزات من أجل حماية المخيم في ليلة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وقد عاد اللاجئون الآن إلى الموقع.

ومن الملاحظ، في نفس الوقت، أن هذا التصاعد في العنف يؤثر بشكل ضار على قدرة الوكالات الإنسانية على مواصلة عملها في هذه المنطقة ذات العوز. وقد تحتم سحب الموظفين المعينين على أساس دولي، مؤقتا، وذلك إلى أماكن أكثر أمنا، ويلاحظ أن الأمم المتحدة تقوم بإعداد خطط للطوارئ إزاء احتمال وقوع أزمة إنسانية. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، اقترحت المفوضة السامية الأخذ بنهج شامل للتغلب على الأزمة القائمة في مجال تناول مشكلة اللاجئين بمنطقة البحيرات الكبرى بكاملها. وقد نوقش اقتراحها مع ممثلين رفيعي المستوى من البلدان المتأثرة، ممن حضروا الاجتماع السنوي للجنة التنفيذية للمفوضية في الأسبوع الماضي. وقد لقي هذا الاقتراح دعما واسع النطاق، وتجري الآن مناقشته في العواصم المعنية. وتنتظر المفوضية باهتمام شديد حصيلة هذه المناقشات.

ولقد خلصتُ إلى نتيجة مفادهـــا أن هـــذه الحالة المتدهورة تتطلب مني أن أبـذل مساعيَّ الحميدة من أجل مساعدة حكومة زائير في مواجهة النواحي السياسية والأمنية للمشاكل القائمة في الجزء الشرقي من البلد، وهذا لا يرجع إلى أن هذه المشاكل تمثل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة فحسب، بل قد تؤثر بشكل سلبـــي على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بالفعل، بناء على طلب هذه الحكومة، من أجل توفير المساعدة في الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ١٩٩٧، ومن ثم، فقد طلبت إلى الأمين العام المساعد، السيد فال، أن يعود إلى زائير في الأيام القادمة، وأن يقوم، بعد التشاور مع حكومة زائير، بإبلاغي بما يمكن للأمم المتحدة أن تتخذه من إجراءات ناجعة.

وسوف أتولى مرة أخرى إبلاغ مجلس الأمن عقب تلقي تقرير السيد فال.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه المعلومات.

(توقيع) بطرس بطرس غالى